الباب الأول

روسيا والمنطقة العربية

obeikandl.com

obeikandl.com

نبذة عن تاريخ العلاقة مع العالم العربى:

تطورت علاقة روسيا مع العالم العربي والإسلامي تدريجياً، وامتلكت علاقة جيدة ومميزة مع النظام العربي الذي أطلق على نفسه النظام الثوري الذي وقع في قلب المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، أثناء الحرب الباردة بين القطبين، أما القطب الأخر فقد وقع في المقلب الثاني، بعيد جداً عن روسيا، وحرم من العلاقة معها على مدى ٤٥ عاما، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية والأمنية والعسكرية والأخلاقية التي عانت منها روسيا من جراء انهيار الاتحاد السوفيتي، وفقدان لكل الأصدقاء القدماء، عادت روسيا لتنفتح على العالم العربي وتستفيد من علاقاتها السابقة مع بعض دولها وللمنطقة العربية حظ وافر في الاستراتيجية الروسية الجديدة التي عمل عليها في حقبة الرئيس بوتين ومازال الرئيس الحالي يعتمدها، لكن لم يكن التعامل مع قسم من الدول حسب الاتجاه الإيديولوجي السياسي السابق، وإنما مع الجميع من خلال الانفتاح الاقتصادي والتجاري والدبلوماسي، وفقاً لمصلحة روسيا الاقتصادية والمالية، وفقا لخصوصية كل دولة :

العراق الصديق وليس الرفيق كما قال الراحل بريجنيف ،بعد لقاءه الأول بصدام حسين، لم تدخل روسيا في حلف عالمي واسع ضد الإرهاب الدولي آنذاك كما أجبرت روسيا على تأيد الحرب ضد أفغانستان عندما

هاجمت أمريكا طالبان، لم تنجح أمريكا في حربها الجديدة ضد العراق ونظام صدام حسين في كسب عطف وتأييد روسيا مجدداً فانفردت روسيا مع كل من فرنسا وألمانيا بمواقفها المنددة للحرب وعدم التأييد لهذه المغامرة والتنديد بها وانتهت بحروب أهلية، وخسارة روسيا لمصالحها الاقتصادية والسياسية ممثلة بالرد الأمريكي بإطلاق النار على الموكب الدبلوماسي الروسي الخارج من بغداد معللة ذلك بأن الموكب أخرج معه أرشيف الدولة العراقية المنحلة، فالرفض الروسي المعلن لإعدام صدام حسين ورفاقه والذي عبر عنها الرئيس السابق بوتين، بأنها عملية مقرفة جداً في التاريخ السياسي الجديد والقديم للعالم، وستدخل العراق في حروب داخلية أهلية فالاختلاف في وجهات النظر للتصرف الأمريكي ومهاجمتها المستمرة بشأن الديمقراطية والحرية .

<u>سياسة روسيا مع العالم العربي</u>

ليس كما يزعم البعض ان ليس لروسيا مصالح ولا تجارة مع دول العالم العربي، ولا يوجد حوافز اقتصادية وسياسية وجغرافية، لها مع العرب خاصة بعدما استعملت روسيا حق الفيتو في سورية لحماية بشار والتضحية بمصالحها المادية والمعنوية الكبيرة في المنطقة، فالحلم الروسي قديم يتمثل فى الوصول إلى هذه البقعة الجيوسياسية وترتيب

العلاقات مع المحيط التي ارتبطت شعوبه بصداقة قديمة مع روسيا السوفيتية، ولكن مع قدوم قيصر روسيا الجديد إلى السلطة بدأ بترتيب العلاقات مع عالمنا العربي ،لكن سياستة الجديدة وتزمته فى التعامل مع الثورات العربية، وتحديداً الملف السوري، شاب هذه العلاقة نوع من الالتباس والشكوك مع شعوب المنطقة.

العلاقات السورية الروسية

كان الاتحاد السوفيتي السابق من أول الدول التي اعترفت بتحرر سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام ١٩٤٤ وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في ١٩٧٠ وإعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية التي كرست حكمه في استفتاء عام ١٩٧١ بعد طرد السوفيات من مصر اضطر الكريملين للبحث عن بدائل أخرى في الشرق الأوسط ،آنذاك كان كل من العراق وسوريا الذين يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل فتدفق السلاح إلى هذين البلدين، وبالإضافة إلى الدعم العسكري قدمت القيادة السوفياتية دعم سياسي مشهود لسوريا في المحافل الدولية وساهم الاتحاد السوفياتي في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في فروعه الاستراتيجية كالطاقة والتعدين والري واعتبر البلدان

التعاون بينهما متجاوب مع مصالحهما المشتركة، إلا أن ثمة خلافات كانت قائمة بين الطرفين في بعض المجالات، كانت تتعلق بدرجة الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي لسوريا، فالسوريون كانوا يطمحون إلى كم ونوع أكبر من الدعم السوفيتي الذى كان يقدم لسوريا الدعم السياسي والعسكري في مواجهتها لإسرائيل تحدياً للدعم الكبير الذي كانت تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية وفي عام ١٩٦٣ أقيم مركز الدعم المادي التقني للاسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري وكان الاتحاد السوفييتي يورد إلى سوريا أسلحة وسلع بكميات كبيرة مما أدى إلى تراكم الديون ففي عام ١٩٩٢ كان دين سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ ١٣ مليار دولار وفي عام ٢٠٠٥ وقعت بين البلدين اتفاقية شطب ٧٣ % من الديون السورية والمبلغ المتبقي سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية وتعتبر سورية نافذة روسيا على البحر المتوسط.

تأسست جمعية العلاقات الثقافية مع الخارج لعموم الاتحاد السوفيتي التي تعد أصل هذا المركز عام ١٩٢٥، وقامت سورية وما تزال بارسال المئات من الطلاب السورون للدراسة في روسيا في شتى المجالات وعززت الروابط الثقافية عن طريق سفارتي البلدين خصوصاً القنصليات الروسية والمركز الثقافي الروسي في مدينة دمشق وجمعية

الصداقة السورية الروسية، وقدمت روسيا دعم عسكري كبير لسورية وتوقف الدعم في التسعينيات في عهدي الرئيسين جورباتشوف ويلتسين وعاد في عهد بوتين وكان باعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا منها تقديم خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة.

ومنذ منتصف الستينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة بمساعدة الاتحاد السوفييتي أكثر من ستين مشروعاً، ساعدت على ضمان ركائز استراتيجية لسورية في الحفاظ على أمنها الاقتصادي ومن هذه المشاريع سد الفرات الذي حصلت سورية بموجبه على قرض بمبلغ ١٢٠مليون روبل عام ١٩٦٦، وهو من أهم المشاريع المائية الكهربائية ومشاريع لبناء مصانع مختلفة واستناداً لاتفاقية التعاون الاقتصادي الفني الموقعة في ١٩٧٢، تعهدت موسكو بتقديم قرض قدره ٢٥ مليون روبل، لتمويل مشاريع النفط وتسوية قيمة التجهيزات والمواد وقطع الغيار كما أدى التعاون إلى إنشاء خطوط حديدية يبلغ طولها أكثر من ١٥٠٠كم، وتجهيز شبكة من السكك الحديدية، ربطت بين مناطق الإنتاج الزراعي والموانئ في طرطوس واللاذقية، وقامت الحكومة السورية بشراء

قاطرات ديزل وعربات خاصة بنقل المسافرين، وعربات شحن من موسكو كما ساهم مجموعة من الخبراء السوفييت في إقامة مركز لتدريب عمال السكك الحديد بحيث توفر خدمة فنية وميكانيكية محلياً وازداد وتنامي حجم التبادل التجاري بين البلدين بوتائر عالية، ووصلت قيمة الصادرات السورية إلى روسيا عام١٩٨٩ و١٩٩٠ أكثر من مليار و٤٠٠ مليون جنيه إسترليني، وكانت السلع السورية من مواد النسيج، ومنتجات مواد التجميل والشامبو بأنواعها، وغيرها من المواد الأولية والمصنعة تغزو الأسواق الروسية وغيرها من دول الرابطة المستقلة، والشرقية وارتفعت صادرات روسيا الاتحادية إلى سورية من ٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢ في حين ارتفعت صادرات سورية إلى روسيا الاتحادية من ١١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٥ تم توقيع اتفاق روسي ـ سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي.

وسورية ترى في حلفها مع روسيا ورقة للضغط على المفاوضات مع أميركا وتحسين شروطها في الشرق الأوسط، بالرغم من معرفة روسيا المسبقة بذلك، روسيا عملت على إبقاء العلاقة جيدة وممتازة مع سورية إلى إن بدأت أخيرا بتزويدها بصورايخ وأسلحة جديدة كما صرح عنها بوتين لأننا نحمي القصر الجمهوري في دمشق، وتم إعفاء سورية من

٩ مليارات دولار أمريكي كانت ديون الاتحاد السوفياتي السابق، والبالغة ١١ مليار دولار لكونها دولة صديقة قديمة .

وروسيا تملك علاقة جيدة مع إسرائيل لكنها بدأت تحارب من قبل اللوبي الصهيوني بالضغط عليها، وعلى عدم إعطاء دور لها في المنطقة، فإسرائيل هي التي ترفض دوما إعطاءها دور قيادي في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، فالعرب هم الذين يحاولون إشراكها في قضاياهم .

زودت روسيا سابقا صواريخ وقذائف أر- بي- جي، جديدة الصنع لكل من إيران وسورية اللتين قامتا بتزويد حزب الله بهذا السلاح الفاعل، واستخدم في الحرب ضد إسرائيل وزودت روسيا اليوم كل من سوريا وإيران بصواريخ أس ٣٠٠ وصواريخ سكود وهذا لا يعني أن روسيا يمكن أن تقوم بحرب ضد أمريكا وإسرائيل،لأن روسيا التي تصر دوما على أن السلاح الدفاعي لا يدخل في أي حذر يفرض من الأمم المتحدة، وهذا ما أكده اتفاق أوباما - ميدفيديف ستارت ٢ الذي انعقد في مدينة براغ التشيكية عام ٢٠٠٩، للحد من الترسانة النووية لكن موقف روسيا بالنسبة لسورية زاد شراسة في حماية نظام الأسد وعرقلة كل القرارات الدولية التي تحاول ادانة بشار في قمعه الوحشي لشعبه بالرغم من الجولات والصولات التي تقوم بها روسيا نحو دمشق

لإقناعها بإصلاحات وعدت بها ،بالرغم من استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن لكن لاتزال روسيا مصرة على إيجاد مخرج مشرف لنظام الأسد يخرجه من أزمته وإبقاءه على رأس السلطة السورية لذلك أقنعته بشراء الوقت الإضافي قبل المبادرة العربية التي تعتبر مخرجا مرحليا له لكن الأسد أحرج روسيا من خلال عدم تطبيقه لبنود المبادرة العربية التي سوف تحرج روسيا بدورها في عدم توفير الغطاء الكامل للنظام السوري.

لقد اتسعت الهوة بين روسيا وشعوب المنطقة العربية بعد ربيع الثورات العربية، حيث تخاف روسيا من عودة الربيع اليها، خاصة بعد ربيع براغ عام ١٩٦٨ الذي أدى إلى احتلال تشيكوسلوفاكيا وقتها، مرورا بحركات التغير التي عصفت بروسيا السوفيتية عام ١٩٩٠ وأدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية بعد انهيار جدار برلين، مرورا بالثورات الملونة عام ٢٠٠٤ التي كادت أن تعزل روسيا دوليا، وصولا إلى الربيع العربي الذي أخذت روسيا موقف حذر منه خاصة من الثورة السورية، لأن نجاح الثورة السورية هو الهاجس الحقيقي للروس ومن أجل هذا يسعون لإجهاضها بشتى الطرق والوسائل، وكلما زاد الضغط على النظام يحاول الروس إنقاذه بخطة أو بمهلة أو بمؤتمر مع بقاء الدعم اللوجستي والسياسي المعلن والخفي.

ويدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت قادة روسيا يتعاملون معها وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثرون سلباً على مسار تطور الأحداث، حيث أعلنوا منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة السورية، وقوفهم جانب النظام السوري بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، وتبني وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة وهناك اعتقاد في الأوساط السياسية الروسية، يفيد بأن حمايتهم للنظام السوري، يمكن أن يوفر حضوراً روسياً قوياً في مختلف ملفات العالم العربى وفي التسويات التي يمكن أن تحدث في المستقبل بخصوص إيران ضمن سياسة بناء حلف جديد في المنطقة، تكون روسيا محوره الأساس والفاعل ولم يعط الروس الجانب الإنساني والأخلاقي أي اهتمام يُذكر، بالرغم من سقوط آلاف الضحايا المدنيين، ومن معرفتهم أن حراك الاحتجاج الشعبي أعلن منذ انطلاقه عن رغبة الشباب السوري في نيل الحرية واسترجاع الكرامة، والتطلع إلى دولة مدنية تعددية، تقوم على المواطنة والعدالة.

ولقد حشد الساسة الروس كل طاقاتهم الدبلوماسية والسياسية في الصراع على سوريا، فاستخدموا الفيتو في مجلس الأمن الدولي مرتين متتاليتين، بغية منع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا،

واستمروا في تنفيذ صفقات السلاح المبرمة وتوفير الدعم والخبرات وخبراء أمن وعسكريين، الأمر الذي وصل إلى درجة كبيرة من الدعم والإسناد وبدلاً من أن يسهم الروس في حلّ الأزمة أثّروا على تطورها بشكل سلبي، بالنظر إلى الدعم اللامحدود للنظام،وكان المطلوب من روسيا المساعدة والضغط من أجل إيجاد حّل سياسي، بدل الحل الأمني والعسكري، الذي لا يمكنه إيجاد مخرج مناسب لثورة شعبية، وأن تضغط باتجاه تنفيذ خطوات على الأرض، تلبي طموحات الشعب السوري، والتركيز على أولوية حلّ داخلي للأزمة وقد ناقش صاموئيل شاراب المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية في مقال في الانترناشيونال هيرالد تربيون فكرة أن موسكو لا تريد الحل، وأنها لن تشارك في دعم أي خطة لإقصاء بشار الأسد، انطلاقًا من مبدأ عدم موافقة موسكو على التدخّل في سيادة الدول الأخرى، وحرصًا على أن لا يفتح ذلك الباب أمام تدخّلات غربية في الشؤون الروسية الداخلية، أو في شؤون الدول الأخرى المجاورة لها كما ناقشت صحيفة واشنطن بوست فى افتتاحية ١٢ ديسمبر ٢٠١٢ فكرة عدم قدرة روسيا على الحل، انطلاقًا من فرض وجود قرار نهائي لدى الأسد بالقتال حتى الموت، وشكّك فى قدرة روسيا على إقناعه بتغيير موقفه، والبحث عن حل سياسي.

ويجب ان لا ننسى الدور الأمريكي في توجيه الموقف الروسي لصالحها حيث صار التنافس في مجلس الأمن الدولي تعبيراً عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم، وإفشال مشاريعهم، حيث تمكنت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية من إظهار روسيا والصين، بوصفهما البلدين الذين يتحملان وزر إطالة أمد الأزمة في سوريا، وبالتالي مسؤولين أخلاقياً وإنسانياً عن إراقة المزيد من الدماء السورية.

لكن ما هي الأسباب والدوافع للاستمرار في السياسة الروسية الداعمة للأسد؟ و ما هي الأهداف التي ترجو موسكو تحقيقها في سوريا، ومن خلالها؟.

ان الذي ساهم في تقوية الموقف الروسي ليس فقط الموقف السلبي لأمريكا وتردد الغرب في دعم الثوار، إنما صمود نظام بشار الأسد، وتشرذم المعارضة السورية، وبروز منظمات الجهاد المسلحة في صفوف الثوار، وسبق أن زارت موسكو وفود من المعارضة السورية، واجتمعت مع مسؤولين روس ومن بينهم لافروف، للتنسيق معهم بهدف حشد تأييد للثورة السورية لكن موسكو استمرت في موقفها الداعم للنظام.

obeikandl.com

وهناك قناعة لدى الدول العربية وشعوبها أن موسكو ما زالت قادرة على الاضطلاع بدور إيجابي من أجل البحث عن حل سياسي للأزمة، وأنها قادرة على ممارسة كل أنواع الضغط على الأسد لإقناعه بالتنازل عن صلاحياته ،لكنها لم ولن تفعل لأسباب تتعلّق بعلاقاتها مع الغرب ولاعتبارات تتعلّق بطموحاتها الجيو-استراتيجية في سوريا.

المصالح الروسية في سوريا والمنطقة

يشير تصريح وزير الخارجية الروسي لافروف عشية اجتماع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن مع الموفد الدولي والعربي الأخضر الابراهيمي مع رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد معاذ الخطيب في ميونيخ، والذي نفى فيه انضمامه للاجتماع المذكور لبحث الأزمة السورية،وإمكان إطلاق مبادرة حوار بين المعارضة وبين بعض الممثلين عن النظام، إلى أمرين أساسيين:

الأول: ان موسكو مستمرّة في دعمها وحمايتها للأسد ونظامه وهي غير جاهزة للمشاركة حتى الآن في أي اجتماعات أو مناورات تؤدّي إلى إضعافه وإسقاطه، خصوصاً بعدما اتضح لها أن المرونة التي أبداها رئيس الائتلاف المعارض لقبول محاورة أطراف من النظام كمدخل لحلّ

سياسي للأزمة، كانت مشروطة بإقصاء الأسد عن المشاركة فى أي حل، بالإضافة إلى شروط أخرى.

الثاني: إن موسكو غير مستعدة للمشاركة فى أي مبادرة سياسية تقودها الولايات المتحدة وتبحث إيجاد مخارج ممكنة للجمود الذي وصلت إليه مهمة المبعوث الدولي، التي اصطدمت بالرفض الروسي بعد اجتماع الابراهيمي مع لافروف في موسكو في مارس ٢٠١٣، على أساس أنها لا تحترم اتفاقات جنيف التي تتمسك بها روسيا كأساس للبدء فى أي حوار سياسي، دون استبعاد الأسد ومسارعة لافروف بإعلان عدم مشاركته في حوار ميونيخ، على الرغم من وجوده في المكان يؤكّد عدم وجود مبادرة مشتركة بين واشنطن وموسكو، وأن الخلافات القائمة بين العاصمتين مستمرّة وتشمل إلى جانب اختلاف رؤيتهما للحلّ في سوريا، مشاكل وقضايا حيوية تتعلّق بدور الدولتين وموقعهما في السياسة الدولية وترتبط موافقة موسكو على الانخراط جديًا في البحث عن حلّ للأزمة السورية بإمكان حصولها على ضمانات الحفاظ على مصالحها في سوريا، والتي تعني ضمان موسكو استمرار العلاقات القائمة مع سوريا حاليًا في ظل حكم النظام البديل، مع تعهّدات بالحفاظ على كل المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين البلدين ولا بدّ في هذا الاطار من استطلاع المصالح الروسية في سوريا، بالإضافة إلى تحليل الدوافع

السياسية التي تدفع موسكو لاعتماد مواقف متصلّبة في تعاملها الراهن مع الدول العربية والغربية في كل ما يتصل بالأزمة السورية.

وعندما نتحدث عن المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا فإن أول ما يتبادر إلى الذهن العلاقات التجارية بين البلدين، ومن ضمنها مشتريات سوريا من السلاح الروسي حيث تبلغ التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومئة مليون دولار، وفق إحصاءات عام ٢٠١٠، وتتخلّف عن التبادلات الروسية مع تركيا وإيران وإسرائيل ومصر لكنها ترتدي مع سوريا أهمية خاصة، نظرًا للعقود المبرمة مع الشركات الروسية المتخصّصة فى صناعة الأسلحة،حيث تعتبر سوريا شريكاً أساسياً لروسيا في مجال استيراد السلاح الروسي وتجدّدت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا بعدما توصّلت الدولتان إلى إتفاقات حول الديون المترتّبة من الفترة السوفيتية عام ٢٠٠٥وتدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا وثمة مؤشرات أن لروسيا مجموعة من المصالح والضمانات التي تريد تحقيقها قبل تغيير مواقفها وبالتالي الانخراط في حل الأزمة السورية أبرزها:

١- الحصول على ضمانات من المعارضة السورية بالتزامها بتنفيذ كل العقود والبروتوكولات المعقودة، ومنها استمرار شراء السلاح الروسي.

٢- تتطلّع موسكو إلى الحصول على مكافأة كبيرة لقاء تبديل موقفها من النظام ومن، من خلال توقيع عقود جديدة لشراء الأسلحة الروسية من الكويت والامارات، حيث سبق لهاتين الدولتين أن استوردتا السلاح الروسي.

٣- تصمّم موسكو على أن تحصل على الجزرة الكبرى كمكافأة على انخراطها في الحل من خلال فتح السوق السعودية أمام صادراتها من الأسلحة.

ويمكن أن يشكّل انفتاح هذه الأسواق الكبيرة أمام تجارة السلاح الروسي، مع الأخذ في الاعتبار قدرات دول الخليج على تسديد قيمة العقود مباشرةً، المكافأة التي تبحث عنها موسكو للانخراط في حل دولي ينهي المأساة السورية.

<u>أسباب ودوافع السياسة الروسية فى سوريا</u>

روسيا لاتتدخل فى سوريا هكذا خبط عشواء إنما لتحقيق أهداف مدروسة ومخططة منها:

١- كبح جماح الغرب في السّيطرة على غرب آسيا بعد أن توسعت سيطرتهم في وسطها خلال العقد الأخير بشكل متسارع هذه السيطرة

يمكن أن تشعل الداخل ومحيط إيران وبالتالي اشتعال وسط آسيا ووصول النيران لداخل حدود الصين وروسيا .

٢ - ضمان مصالحها العسكرية والاقتصادية خاصة مبيعات السلاح لسوريا، حيث تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع تمسّكها به، وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، فى انتظار التوصّل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على إطار حلّ يضمن استمرار احترام مصالحها في سوريا ،وعلى رأسها تجارة السلاح وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل سوريا سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، والحبوب وتتعاظم المصالح الاستراتيجية الروسية في سوريا، بالنظر إلي الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط يضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما إما بالإلغاء أو التأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح سوريا.

٣ - إظهار قوة روسيا وعودتها للساحة الدولية كلاعب أساسي: يبدو أن القادة الروس أرادوا من الثورة السورية أن يتخذوها مثلاً لإظهار مدى

قوتهم وتأثيرهم في الأزمات الدولية، فأعلنوا عودة اللاعب الروسي من جديد إلى العالم العربى، خصوصاً بعد الثورة الليبية، التي أحسوا من خلالها أن الغرب أبعدهم وتجاهلهم، ويريدون من الدول الغربية أن تحسب حسابهم وتشركهم في حلّ القضايا والأزمات الدولية ولا شك أنه أصبح هناك مؤشراً مهماً للتحولات التي قد تؤسس لواقع جديد للعلاقات الدولية والنظام العالمي المعاصر يتجسد في الكيفية التي نجح بها الرئيس الروسي بوتين مؤخراً من سحب البساط من الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الأهم والأكثر تأثيراً على المسرح الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدا هذا واضحاً من خلال مواقف روسيا وبوتين الذي يقودها للعودة إلى المسرح الدولي بقوة مناوئة مقلقة للغرب، بأجندتها ومصالحها،إلى درجة أن روسيا تسلح النظام السوري بأنظمة صاروخية دفاعية متطورة، بالإضافة إلى تسليح إيران، فضلاً عن قدرتها على تأمين غطاء وحماية ضد أي ضربة محتملة من الغرب .

٤- رفض التدخل الخارجي في سوريا، فلقد تمثل موقف روسيا بالنسبة لسورية من خلال موقف نائب سفيرها في الأمم المتحدة، الذي أكد أن الأزمة في سوريا لا تشكل خطر على السلام والأمن الدوليين، إنما الخطر الفعلي والحقيقي على الأمن الإقليمي قد يأتي من تدخل خارجي، ومثل هذه الأساليب تؤدي إلى دوامة عنف بلا نهاية وقد تتسبب في

حرب أهلية والذي يخيف موسكو هو التدخل العسكري تحت غطاء أممي كما حدث مع ليبيا في اتخاذ قرار دولي بحماية المدنيين وما يرفضه الروس هو التدخل العسكري الخارجي، حتى أنهم ينظرون إلى الأزمة السورية بوصفها مسألة صراع دولي وإقليمي، تتطلب حضور روسيا القوي، كي تتمكن من سدّ ساحة الفراغ الحادث في هذا البلد وعدم تركه للاقتتال والفوضى ليصل إلى حالة من التعفن والتفكك والاقتتال .

٥ رفض تكرار التجربة الليبية: يرى محللون سياسيون وخبراء استراتيجيون أن روسيا التي أغضبها التدخل العسكري الدولي في ليبيا ترفض التعاون مع هذه الدول الراعية في ممارسة الضغط على سورية حرصا منها على صون علاقاتها الوثيقة مع هذا البلد حيث يصرح الخبير الروسي اكسندر فيلونيك أستاذ الدراسات الشرقي في معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم الروسية قائلاً لقد رأت روسيا ما جرى في ليبيا، ويمكن افتراض ان موقف روسيا من سورية سيكون أكثر صرامة من موقفها بشأن ليبيا ولا يمكن تجاهل الهواجس الروسية التي ولّدها التدخّل العسكري الغربي في ليبيا، إذ أن تعميم هذا التدخّل سيشمل سوريا، مما سيفتح الباب لتدخّلات عسكرية غربية في المحيط الجغرافي القريب من روسيا.

٦ ـ الخوف من المسلمين والجماعات المسلحة: كثر الحديث عن الجماعات والعصابات المسلحة والمؤامرة الخارجية التي تتعرض لها سوريا، ويتناسب هذا الموقف تماماً مع الموقف الروسي الذي يدعي أن بقاء الأسد يضمن استمرار الهدوء على الحدود، وأن سقوطه سيؤدي إلى وقوع سوريا في قبضة الاسلام الراديكالي .

٧ـ ضمان أن تكون الجهة التي ستحل مكان الأسد قادرة على المحافظة على مصالح روسيا، ففي رأي الخبير في مركز بيجن – السادات موردخاي كيدر أن الروس لا يزالون متمسكين ببشار وسيحاولون ابقاءه في الحكم أطول فترة ممكنة كي يضمنوا أن تكون الجهة التي ستحل محله موالية لمحور روسيا – إيران – العراق – حزب الله فروسيا تهتم قبل القيام بالمساهمة في إسقاط أي نظام سياسي في العالم أن تكون لديها إجابة واضحة غير قابلة للالتباس عن هوية النظام المقبل وأضاف المسؤول الروسي نحن نتحدى أن تكون لدى الأمريكان صورة واضحة ومؤكدة عن شكل النظام المقبل في سوريا.

<u>أهداف روسيا في المنطقة</u>

في خطوة مفاجئة وفي تحد للرأي العام العربي الرافض لتقديم أي دعم مادي أو معنوي للنظام السوري، أقدمت روسيا على خطوة

مفصلية، بالنسبة للصراع في سوريا، بإرسال جيش بري وسلاح جوي إليها، وتعزيز وجودها البحري على سواحلها، بعد الاجتماع الذي ضم ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد،والملك عبدالله ملك الأردن، إذ تبع ذلك تطور نوعي في الموقف الروسي، الذي أعلن صراحة مده النظام السوري بالأسلحة والمستشارين والجنود لدعمه في معاركه ضد المعارضة السورية، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول أسباب هذا التحول وأهدافه، وما إذا كان يمثل خروجًا على الولايات المتحدة في المنطقة أم لا؟.

وعكس ما يعتقد البعض،لا يمثل الموقف الروسي خروجًا على المسار والمصالح الأمريكية في المنطقة، بل يأتي متفقًا معها بشكل أو بآخر، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل منذ بداية الأزمة السورية على إطالة أمد الصراع، ببقاء النظام السوري وتقديم دعم غير مباشر له، سواء عن طريق إيران، أو عن طريق غض الطرف عن العمليات المخالفة للقانون الدولي التي يلجأ إليها في حالة ازدياد ضغط المقاومة عليه ،بما يعني أن هناك اتفاقاً أمريكيًا صهيونيًا غربيًا حول الدور الروسي الجديد في سوريا، وهو ما يتضح من ردود الفعل الأمريكية المتواضعة على الموقف الروسي، وإصرار روسيا على المضي قدمًا في

تلك الخطوات بالرغم من انعكاساتها السلبية على دورها في المنطقة، ويبدو من الموقف الروسي أنه يهدف لتحقيق عدة أمور أهمها:

أولاً: الاستفادة من أموال الخليج في دعم الاقتصاد الروسي، إذ لم تتدخل روسيا بهذا الثقل في سوريا إلا بعد زيارة ولي عهد أبوظبي، الذي يدفع باتجاه بقاء الأسد على جزء من الأراضي السورية، ليقطع الطريق على المملكة العربية السعودية التي تسعى للهيمنة على دول منطقة الخليج، في الوقت الذي تبحث فيه الإمارات عن دور في المنطقة، وهو ما يعني أن الصراع في سوريا لم يعد دوليًا،إنما أصبح ذا جزء إقليمي داعم للاتجاهات الإيرانية في المنطقة،على حساب مصالحها ومصالح شعوبها.

ثانيًا: زيادة مساحات التوافق مع الولايات المتحدة التي تهدف لإعادة تقسيم وترتيب المنطقة وفي القلب منها سوريا، بحيث يبقى الأسد مسيطرًا على الجزء الشمالي الموازي للكيان الصهيوني، وفي الوقت نفسه يبقى لروسيا نفوذها في سوريا بما لا يضر المصالح الأمريكية في المنطقة،وبذلك تكون قد تحققت مصالح جميع الأطراف باستثناء الأطراف العربية، وفي القلب منها مصالح دول الخليج العربي التي ستصبح عرضة لانتقال الصراع داخل أراضيها، في الوقت الذي ستنعم

فيه إسرائيل بالأمن، وإيران بالنفوذ، وأمريكا بالسيطرة، وروسيا بالوجود.

ثالثًا: الاستفادة من التحولات التي تشهدها المنطقة وزيادة تعاون روسيا مع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، من خلال إرسال رسائل غير مباشره بأنها على استعداد دائم لدعم حلفائها، حتى ولو كان ذلك على حساب القيم والمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها، وأنها على عكس الولايات المتحدة لا تتخلي عن حلفائها، وأنها لا تقيم اي اعتبار لصرخات وهبات الشعوب المنادية بالحرية، مما يجعلها الشريك المناسب لتلك الأنظمة في هذه الفترة العصيبة من عمر الوطن العربي.

رابعًا: شعورها بقرب انهيار النظام، مع ما سيترتب عليه من فشل سيصيب استراتيجيتها في ركنيها السلمي والأمني، وحاجتها إلى حماية حليفها وإنقاذه.

خامسًا: اعتقاد روسيا أن قوتها في سوريا محدودة، وأن إيران قوة حسم، بينما هي قوة مساندة لذلك فهي في حاجة إلى زيادة حضورها العسكري الملموس فيها ودعمه، لموازنة الوجود الإيراني أو للتفوق عليه، وجعل الكرملين قادراً على فرض خياراته في دمشق وعلى طهران، في الاتجاه الذي يتم التفاهم عليه مع أمريكا.

سادسًا: اقتناع الكرملين بوجود مشروع لتقسيم سوريا، سيخرجه منها إذا لم يبادر بإرسال جيشه إلى منطقة نفوذه ووجوده القديم في الساحل، لما لانتشاره فيها من أهمية متعددة الأوجه، بالنسبة لاستراتيجيات القوى الكبرى لذلك تتصرف روسيا كما تتصرّف إيران التي عزّزت، في الآونة الأخيرة، تعزيزًا كبيراً حضورها العسكري والديمغرافي/ الاستيطاني داخل دمشق وحولها، وصولًا إلى حمص والبقاع والهرمل وجنوب لبنان.

ويعني ذلك أن الصراع في سوريا الآن، صراع دولي تقوده القوى العظمي والقوى الإقليمية دفاعاً عن مصالحها، حتى ولو كان ذلك على حساب حياة ملايين الأبرياء الذين باتت تمتلئ بهم دول الاتحاد الأوربي.

كما يعني أن الوجود الروسي في سوريا قد يتطور ويطول، باعتبار أنه لا يمثل فقط مصلحة اقتصادية إنما عسكرية واستراتيجية، وذلك كله بالتنسيق مع الولايات المتحدة، التي يبدو أنها ترحب بهذا الدور في هذا الوقت الحساس، الذي تنشغل فيه الإدارة الأمريكية بتمرير مشروع الاتفاق النووي مع إيران.

وما يؤكد ذلك تعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستمرار الدعم العسكري لبشار، على الرغم من تنامي المخاوف بشأن دور موسكو في الحرب الدائرة في سوريا، ليس هذا فحسب، بل وحثه دول أخرى على

الانضمام إلى روسيا في إرسال مساعدات فنية عسكرية إلى الحكومة السورية.

محددات الدور الروسى الجديد فى المنطقة

أثارت العودة الروسية إلى منطقة العالم العربى بعد غياب دام كثيراً خلال تسعينيات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، الكثير من التساؤلات حول محددات هذا الدور وماهية الأشياء التي يمكن لروسيا أن تقدّمها لدول المنطقة، وماهية فرصتها في استعادة مكانتها السابقة كقوة مقابلة وموازنة للنفوذ الأمريكي فيها؟معروف أن أهمية العالم العربى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الروسية قد تدهورت بصورة تدريجية مع نهاية الحقبة الباردة،مروراً بانهيار الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى تولي الرئيس بوريس يلتسن، الذي وصلت في عهده العلاقات الروسية ـ العربية إلى أقل مستوى لها.

ويعود تراجع الدور الروسي في المنطقة إلى عدة أمور، أبرزها انهيار القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، وما ترتب على هذا الأمر من ضعف قدرتها على دفع الأثمان المطلوبة للعب دورها في المنطقة، وانكفائها نحو الداخل لمواجهة متطلبات المرحلة الانتقالية التي تمر بها يضاف إلى ذلك عودة هيمنة اليهود الروس على القرار الروسي

وتوجيهه نحو تعزيز العلاقات الروسية الإسرائيلية، التي وصلت في هذه المرحلة إلى أقصى مستوى لها على حساب العلاقات مع الدول العربية وهناك أيضًا ضعف علاقات المصلحة الاستراتيجية التي كانت تربط روسيا بالدول العربية، حيث لم تكن هذه الدول تمثل بالنسبة لروسيا أهمية خاصة، سواء كمزود بمصادر الطاقة (كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية واليابان)،أو كقاعدة متقدمة للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها (كما هو الأمر بالنسبة للولايات المتحدة).

وعلى الرغم من روابط الصداقة التقليدية مع بعض البلدان العربية، إلا أن العلاقات مع هذه الدول فقدت تماماً أساسها الإيديولوجي مع انهيار النظرية الاشتراكية في روسيا، وبدأت تفقد شيئاً فشيئاً أساسها الاقتصادي أيضاً ولم تسع الدول العربية، لتطوير علاقاتها مع روسيا على أسسٍ جديدة لكن مع وصول بوتين للسلطة وسعيه لاستعادة موقع بلاده على الخريطة الدولية، بدأت الروح تدب من جديد في أوصال العلاقات الروسية ـ العربية، خاصة أن الرئيس الروسي الجديد حاول تصحيح المسار الذي اتخذته هذه العلاقات في عهد سلفه يلتسن، عبر التقدم بخطى حثيثة لتوثيق العلاقات مع الدول العربية.

وفي هذا السياق تتابعت الزيارات المتبادلة للمسؤولين الروس والعرب، التي كان أبرزها زيارات القيادات السياسية لعدد من البلدان

العربية لموسكو، وزيارات الرئيس بوتين لعدد من دول المنطقة ولم يتوقف الأمر عند حدود الزيارات، بل عملت روسيا على التواجد الدائم في المنطقة من خلال إعادة إحياء القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس السوري، الذي سيصبح مقرًا للأسطول الروسي في مياه البحر الأبيض المتوسط وتحاول روسيا أن تستفيد من المتغيرات التي تشهدها المنطقة، بما يتيح لها المجال للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية، لذلك تتمسك بدعم الرئيس السوري بشار الأسد، باعتبار أنه الحلقة الأخيرة الموصولة بها، التي يمكنها من خلالها الاحتفاظ لنفسها بمقعد دائم في المنطقة وهذا الدور الروسي الكبير في شكله الخارجي المحدود خاصة الطرف العربي منه، يوضح الحدود التي يقف عندها هذا الدور.

ويعتبر الاقتصاد محددًا أساسيًا للدور الروسي الجديد، حيث تلعب المصالح الاقتصادية الدور المحوري في العودة الروسية إلى المنطقة وقد ظهر ذلك من خلال التركيز الروسي على تعظيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بينها وبين دول المنطقة لذا لم يكن من المفاجئ أن تسعى روسيا إلى إحياء عدد من التحالفات الاقتصادية الاستراتيجية، كما هو الحال من خلال إحياء فكرة عمرها عشر سنوات تقريبًا، لتكوين احتياطي نفط كبير مع أوبك، إلا أن تلك الفكرة لم يكتب لها النجاح، وكان لأوبك دور كبير في انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية، وهو ما أصاب

الاقتصاد الروسي الذي يعتمد على النفط بانتكاسة كبيرة كما كانت المحادثات التي دارت بين روسيا وإيران وقطر لإقامة تجمع لمنتجي الغاز على غرار أوبك، من أكبر الضربات التي يمكن أن توجه للقوى الغربية أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص خلال هذه الفترة، حيث تعد غالبية الدوافع وراء تكوين اتحاد يجمع بين روسيا وإيران وقطر سياسية أكثر منها اقتصادية وفي الواقع تمثل المنطقة العربية لروسيا سوقًا مهمة ذات قوة استيعابية للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة والحبوب وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية في عام ٢٠٠٦، ٥.٥ مليار دولار، وقد رأي الروس أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران جعلتهم يخسرون ما يقارب ثلاثة عشر ملياراً من الدولارات، وأن الغرب خذلهم بشأن ليبيا، وسبب لهم خسارة أكثر من أربعة مليارات فيها، كانت مبرمة في عقود معها كثمن أسلحة، إلى جانب مشاريع في مجال الطاقة والبنى التحتية وفيما يتعلق بالمصالح الروسية في سوريا، التي بناء عليها يتحدد موقفها من الثورة، نجد أن مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا تقدر بعدة مليارات من الدولارات، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، التي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط ويتمثل المحدد الثاني في الأمن: فلقد شهدت الفترة الماضية ما

يشبه حربًا باردة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا،جسدتها بعض الأحداث والنقاط الساخنة على امتداد العالم، وفي العالم العربى، وهي تعكس تناقضات أساسية بين التوجهات الروسية والسياسة الأمريكية أولها موضوع نشر شبكة الصواريخ الأمريكية في دول أوربا الشرقية التي انضمت مؤخرًا للناتو، ودعم الولايات المتحدة لاستقلال كوسوفو، وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول وسط آسيا، التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وهذا يعني مزاحمة الولايات المتحدة لروسيا على منطقة تعتبرها تاريخيًا تابعة لها، وعلى ثرواتها ومصادر الطاقة فيها، والاهم من هذا تطويقها لروسيا من كل الجهات بقواعد عسكرية وبدول تدور في فلكها، وهذا ما يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي، ويدفعها لاتخاذ مواقف معادية للتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ويظهر هذا جليًا من خلال دعمها وتسليحها لسوريا، وحمايتها في مجلس الأمن من فرض مزيد من العقوبات عليها إذ تعتقد روسيا أن زعزعة الأمن في سوريا ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها فروسيا ترى أن سوريا بمثابة حجز زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها، أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد الأمن الإقليمي بأكمله.

اما المحدد الثالث: العسكري، فيتمثل في منافسة الوجود الأمريكي في المنطقة والعالم، ومنعها من السيطرة عليه، إذ تحاول روسيا التواصل مع دول المنطقة، خاصة إيران وسوريا التي تعتبر قلب العالم العربي، فمنذ اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية في مارس ٢٠١١، وروسيا تقف إلى جانب النظام، ورغم الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها، ورغم تعريض علاقاتها مع بعض الدول العربية للخطر، إلا أنها اصرت على موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا، أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة ويمكن القول في هذا الصدد إن روسيا تقود حملة عالمية لمنافسة الهيمنة الأمريكية على العالم، فحسب تصريحات الرئيس بوتين في مؤتمر الأمن العالمي الذي عقد في ألمانيا ٢٠٠٧، تمثل المشاريع الأمريكية الخاصة بإقامة شبكة صواريخ متقدمة في شرق أوربا استفزازًا للعالم، وأن هذا النهج من شأنه أن يقود إلى سباق تسلح، وأن روسيا قادرة على التغلب على كل هذه المخططات والمشاريع.

<u>روسيا ومحاولات استعادة دورها القديم</u>

منذ وصول بوتين إلى سدة الحكم في روسيا وهو يحاول إعادة روسيا لمنطقة الشرق الأوسط، لاستعادة أمجاد الإمبراطورية السوفييتية من

جديد، وقد قام بالعديد من التحركات التي تؤشر لسرعة عودتها لمنافسة الولايات المتحدة من جديد، وكان من أبرز ما قام به خلال السنوات الماضية، قيام غواصة نووية روسية بإطلاق صاروخ تجريبي عابر للقارات من نوع جديد في عمق المياه الدولية في المحيط الهادئ، بعد سنوات من الركود العسكري الروسي خارج حدود روسيا ومياهها الإقليمية، وتجميد العمل باتفاقية الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في أوروبا، الذي جاء رداً على إعلان الولايات المتحدة سعيها لنشر درع صاروخية في تشيكيا وبولونيا ثم جاء الإعلان الروسي عن استئناف الرحلات طويلة المدى لقاذفاتها الاستراتيجية، لتحلق فوق مناطق تجوبها قوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، معيدة بذلك ممارسات كانت سائدة خلال حقبة الحرب الباردة، ثم قامت بإرسال فريق من علمائها إلى منطقة القطب الشمالي، في محاولة لإثبات ما تقول إنه حقوقها في قاع المحيط المتجمد الشمالي الذي يحتوي على مكامن هائلة للنفط والغاز وكان من مؤشرات هذه العودة تغير الخطاب الروسي على الساحة الدولية، خصوصًا في مواجهة الولايات المتحدة، ففي بداية شهر مايو عام ٢٠٠٦، شن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، حملة على روسيا منتقدًا نقص الديمقراطية فيها، واستخدامها لمواردها من الطاقة كوسائل ابتزاز حيال الجمهوريات السوفييتية السابقة فجاء الرد الروسي عليه قويًا بدرجة لم تكن متوقعة حتى من قبل تشيني نفسه، وبطريقة

أقنعت المراقبين أن روسيا باتت مختلفة، فهي قد استعادت سيادتها الحقيقية في الكثير من المجالات، وتسلك طريقًا في العالم يستجيب أساسًا لمصالحها الوطنية، كما أكد رئيس لجنة العلاقات مع الجمهوريات السوفييتية السابقة في مجلس الدوما الروسي وفي خطاب عاصف صفق له الحضور سبعاً وأربعين مرة، أعلن عزمه على الاستمرار في تقوية بلاده على كافة الأصعدة ومنها التكنولوجية والنووية، والحفاظ على موقعها الدولي وزيادة ميزانيتها العسكرية لجعلها قادرة على مواجهة نزاع عالمي ونزاع إقليمي ونزاعات محلية عدة في أن واحد، معتبرًا أنه من المبكر الحديث عن انتهاء سباق التسلح، موجهًا أعنف الانتقادات للولايات المتحدة بشأن موازنتها العسكرية، واصفًا إياها بـــالذئب الذي لا يستمع لأحد، وساخرًا من ادعاءاتها المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وفي هذا الإطار عاد الجيش الروسي لإجراء مناوراته التي توقفت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، لإبراز قوة روسيا على الصعيد الدولي، الأمر الذي سعى إليه الرئيس الروسي حيث تم توسيع مجال مناوراته البحرية لتشمل المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، من أجل تعزيز وجوده العسكري خارج مياهه الإقليمية، ولحماية السفن التجارية الروسية.

كما قام الجيش الروسي باستعراض لقوته النووية، في عرض هو الأول من نوعه منذ انتهاء الحرب الباردة، واختبر خلاله ثلاثة صواريخ عابرة للقارات، حيث أطلقت روسيا صاروخين من غواصتين نوويتين تبحر إحداهما في بحر أوخنسك في الشرق الأقصى الروسي، والثانية في بحر بارنتس في الشمال الغربي، فيما أطلق صاروخ ثالث من قاعدة بليسيتسك العسكرية شمال غرب روسيا وكانت تلك المناورات بمثابة الرد العملي على خطط الولايات المتحدة بناء درعها الصاروخية على الحدود الروسية، حيث اعتبر خبراء أن هذا العرض يمثل تدريبًا على حرب محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما ظهر التصميم الروسي أيضًا على مواجهة خطط الولايات المتحدة لحصار روسيا وتهديد أمنها القومي، عبر توسيع حلف شمال الأطلنطي والدرع الصاروخية التي تنوي نشرها في بولندا والتشيك، من خلال الرد العسكري الحاسم على محاولة جورجيا حليف أمريكا استعادة إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالقوة.

وقد اعتبر الكثير من المراقبين هذا الرد الروسي رسالة مزدوجة، فمن ناحية شكلت هذه الخطوة ضربة قاصمة لمكانة وهيبة شرطي العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان مباشر لهذه الأخيرة بأن روسيا لم تعد الدولة التي تقبل الانزواء والتبعية للقطب الأمريكي ومن ناحية

أخرى، فهي رسالة للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، والتي أصبحت تدور في الفلك الأمريكي، بأنها لن تسمح بأي شكل من أشكال التهديد لسيادتها وأمنها القومي من خلال تلك الكيانات المستقلة، وأنها ستتعامل مع ذلك بكل الطرق الممكنة، ولو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية، كما فعلت مع جورجيا.

في هذه الأثناء، اندفعت روسيا بعد ذلك للعب أدوار متقدمة في عدد من القضايا الدولية التي تراجع دورها فيها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومن ذلك استقبالها لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية، بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية في بداية عام ٢٠٠٦،ووقوعها تحت حصار دولي شديد بعد قيامها بتشكيل حكومتها وجاءت الدعوة لعقد مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط كامتداد لمؤتمر أنابوليس، الذي عقد في الولايات المتحدة في إطار هذا الدور الجديد ثم يأتي بعد ذلك موقفها المتصلب حيال تشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي أكثر من مرة، بل ومساعدتها من خلال إنجاز بناء مفاعل بوشهر النووي وكذلك موقفها المثير للعديد من علامات الاستفهام تجاه الثورة السورية، خاصة في مجلس الأمن الدولي، بعد رفضها أكثر من قرار يقضي بوضع حد لشلالات الدم المتدفقة على يد النظام السوري وأجهزة الأمن والشبيحة

التابعين له، وعدم اكتراث الحكومة الروسية للاحتقان الشعبي العربي والإسلامي المتصاعد تجاه مواقفها المنحازة للنظام السوري، بالرغم من اعتقاد العديد من الدول والشعوب أن روسيا من أكبر المدافعين عن الحقوق العربية،ومضيها في تقديم الدعم العسكري والمعنوي والقانوني للنظام السوري، بشكل يثير دهشة الشعوب، ويمثل تحديًا لإرادة المجتمع الدولي الساعي لإنهاء هذا الصراع، خوفاً من تأثيراته السلبية على الأمن والاستقرار الدوليين.

وكادت روسيا في لحظة ما أن تعود لمنافسة القطب الأمريكي، لولا مشكلة أوكرانيا التي أصابت الطموح الروسي في مقتل، وأعادته مع أزمة النفط العالمية وانخفاض الأسعار، الذي ترافق مع فرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا، بسبب مواقفها السلبية تجاه القضية الأوكرانية إلى نهايات العهد السوفيتي مرة أخرى، الأمر الذي أضر بصورة ومكانة روسيا على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ انكفأت روسيا فجأة على نفسها ولم تعد قادرة على مواصلة تحدي القطب الأمريكي، لا في محيطها الإقليمي ولا الدولي، لذلك كانت الأزمة السورية المنفذ الذي تستطيع من خلاله العودة مرة أخرى لممارسة أي دور في المنطقة، مقابل الحصول على بعض المنافع، لكن هذه المرة

بالاتفاق مع الولايات المتحدة، خوفاً من تكبد المزيد من الخسائر التي لم يعد يتحملها الاقتصاد الروسي.

الدعم الروسى لسوريا (مرحلة ما قبل الثورة):

الدعم الروسي لسوريا قصة قديمة لم تبدأ مع بداية ثورة سوريا بل كان لها امتداد طويل في التاريخ يعود إلى عام ١٩٤٤ عندما اعترف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا وكان هذا الاعتراف بداية تدفق الدعم العسكري وبناء البنية التحتية لحزب البعث، وتطورت العلاقات بين البلدين لتصل إلى مرحلة السماح لروسيا بإقامة مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفييتي في ميناء طرطوس السوري، توقف بعد ذلك هذا الدعم لفترات آنية لكن المصالح المشتركة بين البلدين دفعته إلى الاستمرار حتى مطلع الثورة السورية عام ٢٠١١ .